(الأسباب النفسية والاجتماعية لجرائم المراهقين في المجتمع الجزائري وسبل الحد منها)

أ/ قرود أحمد
د/ غريب حسين
جامعة الجلفة

ملخص:
أصبحت جرائم المراهقين في المجتمع الجزائري ذات أبعاد خطيرة من شأنها أن تهدد البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بكل مكوناته الاجتماعية وبالتالي نجد أنه من الضروريات الاجتماعية الملحة إعادة النظر في الآليات والوسائل الاجتماعية التي من شأنها تنظيم وتقويم السلوك الاجتماعي لهذه الفئة من خلال إعطاء الفعالية القانونية، والقدرة الشرعية للالتفاف حول هذه الظواهر السلبية، وفتح قنوات الحوار لاستدراك ما يعانيه الشباب من مشاكل نفسية واجتماعية تعصف بمقدراتهم وتحول دون اندماجهم اجتماعياً، وبالتالي يجب تكييف وسائل ضبط اجتماعي تعمل على مجارات ما تتأثر به سلوكات المراهقين ،من ثقافة و افدة عبر الفضائيات، وشبكات التواصل الاجتماعي، حتى يمكنها من الحد على الأقل من جرائم الدرجة الأولى كالقتل وتعاطي المخدرات والسطو على ممتلكات الغير.

الكلمات المفتاحية: الجرائم، المراهق، الأسباب النفسية والاجتماعية، الضبط الاجتماعي

Résume

Les crimes des adolescents dans la société algérienne menacent la structure sociale en Algérie, c'est pour ça il est nécessaire de réformer les mécanismes et les moyens sociaux pour organiser et évaluer le comportement social chez les adolescents délinquants a partir l'efficacité de la loi et les valeurs pour lutter contre les phénomènes négatifs , donc il faut ouvrir les portes devant les jeunes à fin de savoir leurs problèmes psychologiques et sociologiques et faciliter leurs intégrations dans la société.

Mots clés: la criminalité, de l'adolescence, les causes psychologiques et sociales, le contrôle social

مقدمة:

إن استقرار أي مجتمع مرهون بما تقدمه آليات الضبط الاجتماعي التي أقرها هو نفسه ، وعادة ما تكون هاته الآليات مستوحاة من شرائعه الدينية ، أو أعرافه المتوارثة أو بناءً على عقد اجتماعي قانوني ينظم أحوال الحياة الاجتماعية الخاصة به ، فحتى المجتمعات البدائية القديمة استطاعت أن تكيف لنفسها وسيلة ضبطية تنظم شؤونها وتحفظ كيانها،مردها في الكثير من الأحيان إلى معتقدات وثنية،الخارج عنها ستسكنه روح شريرة ملعونة ، وبالتالي فالفرد منذ الأزل مقيد ، في سلوكاته وتصرفاته اليومية طبقاً لما تمليه تلك الآليات الضبطية،التي تطورت بظواهر دينية،أو اجتهادات قانونية وعرفية ، والتي جاءت في الأساس لتُقَوم سلوكه بما يتطابق مع العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي ينتمي لها، ويمتثل في كل الأحوال لها وإلا كان مستهجناً ومنبوذاً اجتماعياً ، وهذه الآليات الضبطية التي سلم بها أفراد المجتمع سارية المفعول على الكل دون تمييز ، حتى تتكامل وظيفتها الضبطية التي جُعلت من أجلها ، وحتى لا يحدث خلل مجتمعي ،تظهر على إثره الكثير من الظواهر السلبية والخطيرة التي من شأنها أن تمس حرية وملكية الفرد كظاهرة الجريمة

التي عرفت انتشاراً واسعاً داخل المجتمع الجزائري وخاصة بين أوساط الأحداث والشباب ، والأسباب يرجعها العديد من المختصين في هذا المجال إلى عدة عوامل اجتماعية مختلفة، وما نلاحظه ونسمعه يومياً من وسائل الإعلام المرئية، والمكتوبة، والمسموعة من تجاوزات وانحرافات إجرامية متكررة؛ لدليل على أن هاته الظاهرة في تزايد مستمر مما يستدعي البحث والتقصي العميق لأسباب هذه الآفة الاجتماعية والخطيرة على مجتمعنا ،وبالتالي تكون صياغة إشكالية هذا البحث ما هو دور وسائل وآليات الضبط الاجتماعي في الحد من تفشي الجريمة بين المراهقين؟ وما هي الحلول المنتظرة منها؟ .

1-المبحث الأول: التعريفات النظرية لأهم محاور البحث وإسقاطها على الو اقع.

***-المطلب الأول: تعريف الضبط الاجتماعي .**

يعرفه مورسين كوسن على أنه مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد للحد أو لمنع الانحراف[34].،يمكن تحليل هذا التعريف من زاوية الاستئناس به ، في طرح أهم النقاط التي تطرق لها من أن الضبط الاجتماعي،يمكن أن يكون اتفاق معين حول آليات يسير وفق نظامها مجموعة من الأفراد من أجل ضبط سلوكهم الاجتماعي،وعادة ما نلاحظ مثل هذه الآلية في المجتمعات المغلقة التي تتميز بثقافة متجانسة.، كما يعرفه ماكيفر بأنه وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي ،وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره[34].وهذا التعريف كذلك أخذ الشكل الأوسع من التعريف الأول،لأنها تعددت فيه وسائل الضبط الاجتماعي،مما يعطينا صورة أوضح على أن وسائل الضبط الاجتماعي تختلف من المجتمع البسيط،إلى المجتمع المعقد،كما حددها روس ross في أربعة عشر وسيلة للضبط الاجتماعي وهي الرأي العام- القانون-الاعتقاد- الإيحاء الاجتماعي-التربية-العرف-الدين-المثل العليا-الفن-الشخصية-التثقيف-التوهم-القيم الاجتماعية،[34]وهذه الوسائل المذكورة من شأنها أن تحافظ على البناء الاجتماعي من خلال وظيفتها ،علاوة على ذلك تقدم جورج جورفيتش بتعريف آخر للضبط الاجتماعي وهو أنه مجموعة من الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع[34]،وبالتالي فالضبط الاجتماعي بكل أشكاله المتعددة ضرورة للفرد والمجتمع من أجل استقراره، وانضباطه ،وهذا متوقف على التجسيد الحقيقي لدوره في الواقع والوجود الاجتماعي كما تطرق إلى ذلك ابن خلدون حيث يقول. « إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه ، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه ، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة ، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط[34]>>،وعليه فإن ابن خلدون كان سباقاً إلى أن المجتمع في تجمعه لا بد له من ضابط من عند الله ويقصد بذلك القرآن الكريم بضوابطه الشرعية،أو سياسة حكيمة تنظم شؤون الحياة. وهو حل لكافة مشكلات المجتمع كما أكد على ذلك بارك وبيرجس حيث أنه في معناه العام يشمل كافة المظاهر التي يمارسها المجتمع للسيطرة على سلوك أفراده،وكافة الإجراءات التي يتم بمقتضاها استقرار المجتمع وتماسكه وبقاءه[34]،إذن من خلال هذا الطرح النظري فالحياة الاجتماعية لمجتمعنا الجزائري مهددة بعدم الاستقرار الاجتماعي في حالة عدم تفعيل وسائل الضبط بجدية في محاربة كل أشكال الانحراف والجريمة،وخاصة من طرف شريحة المراهقين التي يجب أن تأخذ تطلعاتها وطموحاتها الآنية والمستقبلية،بشيء من الحكمة النفسية والتربوية،لجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفاعلة على مستوى المجتمع.

***المطلب الثاني:تعريف المراهقة**

المراهقة تعتبر فترة تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية فضلاً عن كونها مرحلة امتداد زمني فهذه الفترة التي تمتد من الحادية عشرة إلى حوالي الثامنة عشرة تعد أشد مراحل الحياة بما يطرأ فيها من تحولات فيزيولوجية وعقلية ونفسية واجتماعية،وبهذا تنعت بأنها مرحلة(ولادة جديدة).[34]وعلى أساس هذه التغيرات التي يمر بها المراهق والتي تنئ به في الكثير من المرات اضطراب نفسي يختلف هذا الاضطراب من شخص لآخر،مما يدفعه إلى أن يسلك طريق الانحراف،متأثراً بما تقدمه البيئة الاجتماعية المريضة،وما أفرزته من خصائص تميز هذه الفئة من الأفراد الجانحين الذين يتسمون بسوء التوافق الاجتماعي والعدوان بكافة أنواعه ،وقد جاء ذلك عند العديد من الباحثين ومنهم حسن(1970) الذي يذكر أن الجانحين أبعد كثيراً عما يمكن أن نسميه بالتكيف العام الذي هو نتيجة

التكيف في الكثير من نواحي الحياة، وإنما تكيفهم من النوع المضطرب وغير السليم(ص392)،وتذكر فاتن حسين (1984)أن الجانحين يتسمون بسوء التوافق الاجتماعي،وتدهور القيم وتأخر النضج، والإحساس بالاغتراب ،كما أنهم أكثر عدواناً وأميل إلى الانسجام بحثاً عن الأمن بالإضافة إلى زيادة إحساسهم بالكبت. كما يذكر الروسان 1998 أن السلوك العدواني بكافة أنواعه من العدوان اللفظي، أو المادي أو سلوك العناد أو إيذاء الذات إلخ.[34] ويغلب على السلوك الاجتماعي للمراهقين كذلك طابع الاعتزاز بالذات وتأكيدها،فيما تشتد الصراعات بين قيم الكبار وقيم جماعة الرفاق وكثيراً ما يبدي المراهق بعض صور السلوك الاجتماعي التي تشير إلى عدم رضاه عن القيود الاجتماعية،أو تشكيكه في بعض القيم والأنظمة وتمثل كل من البدع الاجتماعية والمظهر العام للمراهق شكلين من أشكال تمرد المراهقين على السلطة وقيمها السائدة [34]. والمراهقين الأكثر حرماناً هم الأكثر احتمالاً للدخول في صراع مع القانون بسب صعوبات مثل الفقر،وتفكك الأسرة...[34]،كما أن الشخص الجانح كما في تفسير الدكتور عبد الرحمان العيسوي يعجز عن فهم القوانين الأخلاقية السائدة في المجتمع كما يفتقر،إلى الشعور بالقلق والشعور بالذنب،ولا يمتلك أي شعور بالاحترام،أو التقدير لمشاعر الآخرين ولا يستطيع تحمل المسؤولية ويفتقر إلى الصبر اللازم لأداء العمل الروتيني ،كما أنه غير متفائل ولا يثق كثيراً بالآخرين [34]، كما أشار بعض الأطباء النفسانيين الذين يعالجون الأمراض العقلية والعصبية التي يصاب بها الأحداث ،و نشر أخبار الجريمة عن طريق وسائل الاتصال المختلفة وبشكل جذاب قد يزود المطلع عليها بأفكار إجرامية وأسلوب إجرامي جديد ربما يضاعف رغبته في أن يحذو حذو هذا السلوك ،أوقد يلهب الغريزة العدوانية الكامنة(الدوري 12/1976)[34]، زيادة على ذلك تطور خصائص النمو الانفعالي لدى المراهقين حيث أنهم يتعرضون في هذه المرحلة لبعض المخاوف المرتبطة بذواتهم الجسمية وعلاقاتهم الاجتماعية ومستقبلهم ، وهم يعبرون على هذه المخاوف بحالات انفعالية مختلفة كالقلق أو الكآبة أو الخجل أو الارتباك .وكذا رفضهم لجوانب معينة في واقعهم الذاتي أو في واقعهم الاجتماعي الذي يؤدي بهم إلى أن يهربوا إلى أحلام اليقظة بشكل واضح وملحوظ مما يساعدهم على التنفيس عن متاعبهم وإدراك حقيقة مشاعرهم نحو الآخرين وفي آمالهم والتخطيط لمستقبلهم ولكن الاستغراق فيها يضيع وقت المراهق ويبعده عن الواقع ويعرقل فهمه له، واستقلال المراهقين تعبير عالمي عن انتقالهم من الطفولة إلى الشباب ، وفي مجتمعنا ليست هناك دلائل سلوكية لجعل مرحلة الانتقال أقل صعوبة على المراهقين، وكثيراً ما يقع المراهقين فريسة الصراع مع آبائهم، ليلجئوا إلى المدرسة للنصح والتفهم نظراً لازدياد استقلالهم عن الوالدين .

***المطلب الثالث:تعريف الجريمة**

الجريمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية هي إتيان فعل محرم بذاته أو معاقب على تركه أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة على تجريمه والعقاب عليه وهذا هو المفهوم الخاص للجريمة[34] وهناك من سيربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع وقد تبنى هذا الاتجاه عدد من عملاء الاجتماع والأنثربولوجيا بينهم مثلاً سلين Silin الذي يعرف الجريمة بأنها انتهاك للمعايير الاجتماعية ، ويعرفها كل من هيربرت Herbert وسميث Smith بأنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى فساد النظام الاجتماعي القائم [34].فيما يعرفها القانون أنها سلوك إنساني مجرم بموجب القانون [34]،وطبقاً لهذه التعريفات نستنتج أن هناك قاسم مشترك بين هاته الضوابط الاجتماعية في تناولها لتجريم الظاهرة،وربطها بما يصدر من سلوك للإنسان الغير سوي اجتماعياً ،ومن ضمنها شريحة المراهقين المجرمين الذين يعاقبهم الشرع على أساس العقل والبلوغ كشرط أساسي لتحمل المسؤولية الكاملة على الجرم والمخالفة الناجمة عنه،فيما يعاقب القانون الوضعي المراهق فوق سن الثامنة عشرة من عمره ،نظراً على أنه مصنف ضمن فئة الطفولة المتأخرة مختلفاً عن الشرع الإسلامي في إقامة ،والعقوبة في القانون الجزائي الجزائري يعمل بصيغة القانون الوضعي والذي يصنف المراهقين الذين لم يبلغوا سن 18سنة ،بالأطفال،أو القصر،أو الأحداث،مما يساعد في الغالب تمادي إجرام هذه الفئة مستفيدين من هذا التصنيف المذكور سابقًا، وهذا ما نلاحظه من خلال انتشار جرائم الأحداث المراهقين في مجتمعنا الجزائري،وكيف أثرت بشكل سلبي على مناحي الحياة الاجتماعية وهذا ما تؤكده الكثير من الأرقام المقدمة من طرف الهيئات الأمنية العمومية كمصالح الشرطة القضائية التابعة للمدرسة العامة للأمن الوطني للسداسي الأول من سنة 2015[34]

المبحث الثاني:وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في الحد من جرائم المراهقين.

*المطلب الأول:الشريعة الإسلامية

لقد رتبت عقوبة الجرائم في الشريعة الإسلامية ترتيباً دقيقاً في مجموعات متميزة بحسب خطورة الجرم وطبيعة العقوبة وعلاقة العقوبة بالجهة المتضررة فرداً أو مجتمعاً فقسموها إلى 3 أنواع :

القصاص : أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني عليه وغلب استعماله في قتل القاتل وجرح الجارح وقطع القاطع ويكون عقوبة لكل جناية على بدن نفس أو عضو ... فالقصاص حق من حقوق المجني عليه إن شاء عفا عنه أو استوفاه وهذا ما يسمى بالحق الشخصي سوى ما يبقى فيه من حق السلطان في التعزير.

الحد : كل عقوبة مقدرة وجبت حقاً من لله تعالى أو لآدمي ، لا يمكن التنازل عنه إلا في الضرورات وأزمنة الفتن على خلاف حد القذف فهو حق شخصي عند الشافعي .

التعزير : هو عقوبة غير مقدرة شرعاً تجب حقاً لله تعالى أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة غالباً[34]. وبالتالي فآلية الضبط الاجتماعي في الإسلام تختلف عن بقية الوسائل الضبطية الأخرى التي عرفها الإنسان من ناحية ،رؤيتها لنوع الجريمة المرتكبة ،فالشريعة الإسلامية تعاقب الجرم المعنوي ،المتمثل في التقصير عن الواجبات التي حث الإسلام عليها الفرد البالغ العاقل ، وكذا الجرم المادي ، وتعد الآية الكريمة 179 من سورة البقرة ((ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)) آية شاملة كاملة،في ضبط كل المخالفات والجرائم التي يرتكبها الفرد،نظرً لما يترتب في تطبيقها على الحياة الاجتماعية للفرد والمجتمع من سلامة ،ورخاء،وطمأنينة،ويعد الدين الإسلامي أقوى الأديان ضبطاً للمجتمع . وتشمل تعاليم الدين الإسلامي مجموعة الضوابط التي يحتاج إليها الفرد متمثلة في العبادات والمعاملات. فالأوامر والنواهي الخاصة بالمعاملات تحفظ النظام الاجتماعي بطريق مباشر ، وذلك بإيقاف كل فرد عند حدود لا يتعداها . أما الأوامر والنواهي الخاصة بالعبادات فهي تحفظ النظام الاجتماعي بطريق غير مباشر ، وذلك بتهذيب الفرد كي يستطيع الرضوخ للأوامر والنواهي الخاصة بالمعاملات (سليم ، 1985) . وقرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية تشكل منهجاً متكاملاً لحياة آمنة مستقرة ، فهناك ضابط ذاتي مصدره داخل النفس الإنسانية حيث تشكل تعاليم الشريعة ضابطاً خلقياً يحاكم الإنسان نفسه إذا أخل بها . أما الضابط الثاني فهو ضابط اجتماعي مصدره المجتمع ، فعندما يكثر تداول أحكام الشريعة على المستوى الاجتماعي تصبح بعض الأحكام أعرافاً ومصطلحات اجتماعية تحدد نوع السلوك المقبول والمرفوض في المجتمع . والضابط الثالث هو ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات . تتكامل هذه الضوابط لتحقق حياة أقرب إلى السعادة والكمال (السالم ، 2000). ويمكن تقسيم الضوابط الاجتماعية في الإسلام إلى أربعة مجالات ، تشمل جميع جوانب حياة الفرد وعلاقته بالجماعة ، ويتضمن كل مجال مجموعة من الضوابط ، وهذه المجالات هي -1 : العبادات -2 . المعاملات -3 . الآداب والأخلاق -4 . العقوبات. ،فالعبادات تضبط حياة الأفراد بالتربية الروحية التي تُغرس فيهم منذ الصغر،حتى تضبط سلوكهم،وتهيئهم اجتماعياً ونفسياً في كيفية التعامل مع الكبير والصغير،وكذا كيفية طريقة التكلم والحوار،والتحلي بجانب كبير من الأخلاق التي تؤدي الدور الأكبر في ضبط السلوك المنحرف لكل واحد منا ،وخاصة المراحل الأولى للإنسان ، وفي الحديث المروي عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنه، لدلالة واضحة على منزلة الأخلاق عند النبي عليه السلام ،حيث يقول فيه عليه الصلاة والسلام ((إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً.....))[34] وفي الحديث المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه الذي يقول((ليس المؤمن بالطعان ولا بالعان،ولا بالفاحش،ولا بالبذي))[34] ،لتأكيد كذلك على أن الأخلاق والمعاملة من أفضل وسائل الضبط الاجتماعي في الإسلام نظراً لما تقدمه للحد من الشجار،والقذف والشتائم والتي عادة ما تكون السبب الرئيسي في وقوع الجرائم نظراً لحالة الغضب التي تكتسي الشباب وخاصة الأحداث منهم بحكم نقص الخبرة في الحياة. ، ولا يمكن بأي حال حصر الضوابط الإسلامية كلها ، فالإسلام لم يترك كبيرة ولا صغيرة في حياتنا إلى وضع لها ضابطاً يحميها [34]. و الشريعة مختلفةً عن وسيلة القانون من ناحية،الترغيب،والترهيب،ومن ناحية ثباتها،وتغيره ،وكذا في النظر إلى المراهق مثلاً من ناحية السن ،فالشرع يلزمه بالتكليف مباشرة بصفة البلوغ،أما القانون فيحدد ذلك ب18 سنة فما فوق لكلا الجنسين

***المطلب الثاني:القانون:**

يعتبر من أهم وسائل الضبط الاجتماعي التي تسعى المجتمعات في تجديده وتطوير مواده بما يتوافق مع تغير الحياة الاجتماعية للفرد والمجتمع متخذاً من محاربة الآفات والانحرافات المجتمعية،ميدان لتطبيق لوائحه ومراسيمه،مستعيناً بالوعي الاجتماعي في طيفية تطبيقه،والاستفادة منه وتنقص درجة تسخيره بحسب المجتمع المطبق فيه ،فالجهل به من أهم الروافد التي تغذي ظاهرة الجريمة وبالتالي ،فهو يصنف السلوك المنحرف إلى جنح،وجنايات يعاقب عليها القانون الجزائري بمدد تتراوح بين السجن المؤبد كأقصى حد إلى ثلاثة أشهر عادة ما يستفيد من هذه الفترات الأخيرة المخففة المراهقون المبتدئون في عالم الانحراف وبالتالي درجة تطبيق القانون الجنائي في الجزائر لم تعطي أُكلها نظراً لطبيعة تطبيقه في محاربة الجريمة بأنواعها على هذا الأساس فحدة الجريمة بين الأحداث،أو غيرهم ستعرف ارتفاع بصورة تنبؤية.

***المطلب الثالث:العرف**

يقصد بالعرف ما اعتاده الناس من معاملات واستقامت عليه أمورهم، وتعريفه فقهياً هو عادة جمهور قوم في قول أو عمل،وقد دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم(ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسناً)، وأهمية العرف من الناحية القانونية تبرز من خلال مقامه لدى الشعوب التي لا شريعة عندهم، والشرط في الاعتداد بالعرف ألا يخالف دليلاً شرعياً، ولا قاعدة شرعية،من القواعد الأساسية،ولا حكماً ثابتاً لا يختلف باختلاف العصور والأحوال[34]،وفي المجتمع الجزائري لعب العرف دوراً تاريخياً في استقرار المجتمع الجزائري وخاصة أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر،متخذاً من تماسك المجتمع ،والقبيلة مطية لحل النزاعات ذات النزعة العصبية،التي تؤدي في الكثير من المرات إلى جرائم القتل ،التي تُقابل بالدية ،وبالنفي لحالات عدة مع تقدم المجتمع وتعقده وفرض القانون تراجع دوره ،في حل بعض القضايا التي تكفل بها القانون ليبق دائماً رمزية المجتمعات في حل مشاكلها وخاصة المتعلقة بخلافات الميراث،وجرائم الثأر في المجتمعات المغلقة وغيرها .

المبحث الثالث:أسباب جرائم المراهقين في المجتمع الجزائري.

***المطلب الأول:البيئة الحاضنة للمراهق :**

عادة ما تكون البيئة الحاضنة للمراهق التي تربى ونشأ فيها من أكثر الأماكن التي يمكنها أن تؤثر في سلوكاته وتصرفاته بقية حياته ،لكونه تَشرب ثقافة معينة تنعكس على تكوين شخصيته مبكراً ، فالأسرة من أهم هذه المحطات الحاضنة ، حيث أن التنشئة الاجتماعية التي تنشئ على أساسها و لا زال يتلقاها من أسرته لها تأثيرها الكلي عليه من ناحية القدوة التي يقتدي بها من والديه وإخوته ، فالمراهق متابع طبعاً لما يدور حوله من طبائع وسلوكات أسرية حتما سيأخذ منها نسبة معينة وخاصة ما يتناسب مع ميوله واتجاهاته ، وبالتالي فدورها الأساسي هو تهيئة الفرد أخلاقياً واجتماعياً ، بما يتناسب مع معايير وقيم المجتمع من خلال مراقبته للتصرفات الناجمة عنه وتنظيم أوقاته ، وتعلميه ضبط سلوكاته بما يتوافق مع عقيدته الإسلامية ، ودون الخروج على أعراف وتقاليد مجتمعه السليمة ، ومن أهم وسائل الضبط التي يمكن للأسرة الاستعانة بها في تقويم وضبط سلوكات أفرادها وخاصة المراهقين منهم هو التحلي بالحياء والصدق وعدم الكذب ، وتربيته روحياً من خلال القيم الروحية التي تغرس في وجدانه، كعدم الغضب ، وتخويفه بمراقبة الله سبحانه وتعالى له ، والإحسان للآخرين واللين معهم دون الغلظة وكذا الإخلاص في العبادة لله عز وجل ، والصبر على تحمل الصعاب ، وتقديم المعروف والخير للناس،وطلب الاستقامة في كل الأحوال ،وكذا احترام القانون وعدم الخروج عنه وفي حالة الأسر المفككة أخلاقياً التي تساهم دون شك في إخراج عينات للمجتمع من شأنها أن تزعزع كيانه وبناءه الاجتماعي من خلال إهمال أفرادها ،<< وتنشئتهم تنشئة منحرفة يسودها الغش والكذب،والخداع والانتهازية؛بحيث ينشأ الطفل متربياً في تعامله مع الناس بتلك الأساليب على أنها نوع من الرجولة،فينشأ متزوداً بهذه المعايير المنحرفة ،مما يجعله يخلط بين الصواب والخطأ[34]>>؛ مما يفرز و يساهم في إيجاد بيئة اجتماعية مضطربة مريضة تعاني من الانحراف والسلوكات الغير سوية والتي ستتطور تلقائياً في مستوى خطورتها على الفرد والمجتمع فالمراهق المستهلك الأول لتلك الاضطرابات نظراً للمرحلة العمرية التي يتميز بها ولتي تحمل في طياتها الكثير من الخصائص النفسية والتربوية التي تميزه ، وبالتالي فهو عرضة أكثر من غيره نظراً للتحولات الفيزيولوجية ، والعقلية والنفسية والتي تفرض عليه في الكثير من الأحيان إثبات

الشخصية ، وتقمص روح البطل ، وحب المغامرة والتحدي وكلها صفات وخصائص ظرفية تساهم في الكثير من الأحيان في جره للانحراف وارتكاب بعض المشاكل مبدئياً تكون دون تخطيط منه مندفعاً بهدف فرض ذاته على الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه ، وعادة ما تكون هذه الخطوات الأولى في طريق الانحراف شجار ، وسرقة لبعض الأغراض ،وبالتالي فالأولياء كذلك لهم الدور الكبير في جنوح المراهق وانحرافه بسلوكات يومية تنجم عنهم كعدم الحديث مع مع أبنائهم،وعدم متابعة أفعالهم اليومية،مثل مغادرة الأبناء المنزل في كل وقت،وأين ذهبوا بعد المدرسة،ومن يقوم بزيارتهم في المنزل،وأي البرامج التلفزيونية ،وأفلام الأقراص التي يشاهدونها،وما هو المفضل لديهم من الألعاب الإلكترونية ،وما هي مواقع الإنترنت أو غرف الدردشة التي يدخل عليها الأبناء بصفة مستمرة أو دورية،وكلها تصرفات سلبية من طرف الأولياء من شأنها أن تساهم في بناء الأفكار المنحرفة للمراهق[34].

***المطلب الثاني: البيئة المساعدة للمراهق في ارتكاب جريمته :**

إن من أهم ما يساعد المراهق على أن يسلك طريق الانحراف هو العوامل المتوفرة في محيط بيئته الاجتماعية ، من تساهل أسرته في البدء مع مجمل تصرفاته السلبية ، وكذا عدم مراقبته عمن يصاحب وعدم مسائلته حول ما يستجد من جديد وفي تصرفاته وخاصة مصدر موارده المالية التي يستعين بها في شراء ما يلزمه ، وكذا التحري حول أصدقائه في الحي والمدرسة لكونه من أهم العوامل التي يتأثر بها المراهق وتعاطي المخدرات ، والتدخين وتكون عادة سيئة مرتبطة بتعلمها من الأقران وبالتالي فهذه العوامل المذكورة يمكنها أن تعطي المراهق ذلك الدافع البسيكولوجي الذي يشجعه على أن يتورط في عالم الإجرام وأن يدخله من باب واسع كمستهلك لثقافة الانحراف ،إلا أن المدرسة التي تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية الفاعلة على المستوى الاجتماعي لها آلياتها الضبطية التي يمكن أن تستعين بها في ممارسة كل ما هو خارج عن ثقافتها التربوية والتعلمية التي وجدت من أجلها ، وبالتالي فالمناخ المدرسي هو بمثابة البيئة التي يتفاعل فيها المراهق مع إدارة المدرسة والأستاذ وزملاء الصف وعليه فالتحكم في البيئة المدرسية لها نتائجها على الممارسات الناجمة من طرف المراهق فبوجود إدارة مدرسية تبسط قوانينها المخولة لها في إطار التشريع المدرسي والتربوي ، والتواصل عما يقدمه المعلم من أداة ضبطية داخل القسم من تقويم لسلوك التلميذ ، والسيطرة المطلقة المبنية على روح الحوار والتواصل العلمي والمعرفي ، وعدم اتخاذ وسيلة العنف المادي والمعنوي ، وتقديم محتويات المنهاج على أسس وطرائق متنوعة تنئ بالمراهق عن الفوبيا المدرسية التي من شأنها أن تجره إلى عدم التكيف المدرسي وابتكار وسائل و آليات للهروب من الواقع المدرسي كالعناد والعنف تجاه الأستاذ والزملاء والتحجج بالمرض والغياب وبالتالي التسرب المدرسي الذي يعتبر من أهم روافد الانحراف لدى لمراهق فعوض أن يقضي التلميذ المراهق الحجم الساعي المخصص للمدرسة في التعلم والتعليم ، يقضيه خارج أسوار المدرسة مما يجعله فريسة سهلة لأوقات الفراغ ويستغلها في الاحتكاك برفاق السوء والذين لديهم أثر كبير في نمو الشخصية العنيفة المنحرفة والتي تجره في الأخير إلى دائرة الانحراف وتكوين شلة رفاق لها ثقافتها الخاصة في تعاطي المخدرات وفي التعدي والجرح العمدي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الشجار العنيف والقتل

***المطلب الثالث:البيئة المشجعة للمراهق في ممارسته للجريمة :**

يقول الله سبحانه وتعالى : ((كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)) آل عمران . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)) ووقوفاً عند هذه الآية والحديث الشريف السابق الذكر، نجد أنفسنا مجتمع ينقصه الوعي الاجتماعي الذي نصت عليه الآية الكريمة التي تحثنا على أننا مطالبون نحن المسلمون أكثر من غيرنا بالتغيير الإيجابي تجاه الآفات الاجتماعية بالأمر بالمعروف وهو تقديم النصيحة لشبابنا وحثهم على فعل الخير ونهيهم عن تلك المعاصي والموبقات التي من شأنها أن تتجسد في إتيان الكبائر والمعاصي كالتعدي والتحرش بأعراض الناس ، واستغلال البنية الجسدية في ظلم الآخرين وممارسة العنف ، وسلب أموال العامة بقوة السلاح . وخاصة مع الترخيص القانوني الموجود والأرقام الخضراء المتوفرة يمكننا أن نساهم في نبذ العنف والمساهمة في استقرار المجتمع فمن خلال الرقمين المتاحين من طرف الأمن والدرك الوطني (15 . 48)و(10-55) وهما رقمين مخصصين، للتبليغ عن المخالفات القانونية وعن الجرائم قبل وقوعها وبالتالي فهي نافذة قانونية يجب أن يستغلها المجتمع في توظيف واستغلال ما نادى به الشرع الحكيم والقانون الوضعي في محاربة كل الآفات الاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بتجاوزات المراهقين والأحدث من شبابنا ، والتي تناقلوها حسب العديد من الدراسات مما يبث

من مشاهد عنيفة تلفزيونية ، وحتى تقليداً لما يذاع عبر الفضائيات من أفلام بوليسية متعلقة بالجريمة ، ومن خلال الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعية ، وما يبث عبر اليوتيوب من فيديوهات تُفَصل في مختلف الجرائم عبر العالم تفصيلاً دقيقاً من شأنه أن يكون فترة تكوين قصيرة للمراهق ، وحتى من خلال الشائعات والأحداث التي تنشرها بعض الصحف اليومية ، وتساهل الإجراءات القانونية،و بعض التقصير في التقصي العميق حول حيثيات الجريمة وكل ما يتعلق بها من قريب أو بعيد،ومن خلال هذه الأسباب والمعطيات نرى أن البيئة الاجتماعية مشجعة أكثر ما هي صارمة في توجيه المراهقين والشباب ،ومن خلال دراسة بسيطة مبنية على أداة الملاحظة لعينة من المراهقين الشباب مقدرة بحوالي 50 شاب ومراهق،مارسوا العمل الإجرامي متأثرين بالتنشئة الاجتماعية الأسرية السيئة،وطبيعة السكن المحاذي عادة للأسواق،والمقاهي الشعبية،وبيوت الدعارة،والعشوائيات فكانت نتيجة هذه المعطيات الاجتماعية البيئية مدمرة لمعظمهم الذي ذهب ضحية القتل، أو السجن المؤبد،أو متعاطي للمخدرات ومروج لها في نفس الوقت. وفي ظل الإجراءات القانونية التي يستفيد من خلالها المراهق نظراً لعامل السن أو إطلاق سراحه المشروط بشروط يسيرة في معظمها بمناسبة الأعياد الوطنية أو الأعياد الدينية أو نظراً لسيرته الحميدة داخل فترة سجنه التي كانت فترة استجمام إن صح التعبير فهي لا تختلف عن إقامته في بيته فالعقوبة يقضيها وهو يتمتع بامتيازات عدة كمشاهدة التلفاز والاستحمام وممارسة شتى أنواع الرياضة ويتعلم كذلك، من خلال إقامته في السجن كل فصول ومواد القانون التي تخدمه والتي من شأنها قياس مدى الجرم الذي ارتكبه مما يشجعه على تكرار جرائم أخرى وهو متأكد من العقوبة التي سيتعرض لها .

المطلب الرابع: الصورة الذهنية التي يحملها المراهق المنحرف تجاه وسائل الضبط الاجتماعي

القانون متساهل في العقوبة مما يشجعه على تكرار الجرم ارتكاب الجريمة أصبح شيءُ اعتيادي

تصرفاته المنحرفة غير مستهجنة من طرف المجتمع،وتجاوز القانون يعتبرها حذاقة ومهارة منه.

من حقه المطالبة بأكثر من حقوقه ولو بالقوة دون تأدية واجباته تجاه المجتمع.

النظر إلى السجن والعقوبة محطة ظرفية بسيطة يتثقف من خلالها ليصبح المنتج الأول لظاهرة الجريمة. وتقمص روح البطل وشخصيته دون محاسبة. وتوجد كذلك أسباب أخرى تؤدي إلى الجنوح في العديد من البحوث الاجتماعية السوسيولوجية، وفي علم اجتماع الجريمة ،ومن هذه الأسباب التفكك الأسري،وانخفاض مستوى الدخل (القريع 1420ه) بالإضافة إلى أسباب أخرى لا تقل خطورة عن الأسباب السابقة،وهي مشاهدة أفلام الفيديو مثل دراسة (السدحان 1414ه).

فمن المعلوم أن الجريمة تنشأ عن معصية الله تعالى ومخالفة أمره مجرداً عن حق الآدمي أو ملتبساً باعتداء على آدمي لأن كل اعتداء على الغير هو معصية لله لا العكس فقد توجد معصية دون أن يكون فيها عدوان على الغير كترك الفرائض وشرب المسكر إلا أنها في حقيقة أمرها تحمي المجتمع بالمحافظة على الخلق القويم والذي بدونه تسود ثقافة العنف وتنمو شجرة الحقد [34]

المبحث الرابع:نتائج جرائم المراهقين وانعكاسها على الواقع الاجتماعي

- تفكك وتفسخ وانحلال المجتمع
- هدم البناء والتماسك الاجتماعي
- اضطراب المجتمع وانتشار الفوضى
- الهجرة الداخلية والخارجية طلباً للأمن
- ارتفاع معدلات الانتحار الأنومي هروباً من الواقع
- الابتزاز والتهديد بالقتل
- انتشار الاختطاف طلباً للفدية
- يقل التفاعل الاجتماعي وانفصام العلاقات العامة
- ظهور تكتلات وبؤر العصابات المسلحة
- تفشي الصراع الاجتماعي وظواهر مثل الانتقام والثأر

- ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات

المبحث الخامس:النظريات المفسرة للانحراف والجريمة:

1- النظريات السيكوبيولوجية :

يرى أصحاب هذه المنحنى أن الجريمة هي نتاج مباشر للوراثة ومن أهم رواد هذه النظرية (كيسار لومبروز) الذي يرى أن حوالي ثلث المنحرفين ،هم مجرمون بالوراثة ويتفق(تشالز جورنج)مع لومبروز في هذا الرأي عندما قام بدراسة حوالي 3000 من المنحرفين بإنجلترا وقد وجد أن ذكائهم أقل من المتوقع[34]،يمكن أن تورث الأعمال الإجرامية عن طريق ما يتعلمه من الإنسان كما حددها روسو في كتابه اميل،أو ما يتشربه الفرد من أفراد أسرته،كما تطرق لذلك إميل دوركايم،أما عن طريق الوراثة الجينية فهذا مستبعد.

2-نظريات التكوين:

يفسر أصحاب هذه النظرية السلوك الانحرافي من خلال الجمع بين المتغيرات النفسية والبيولوجية

وأبرز هذه النظريات هي نظرية شيلدون عام 1942 حيث يرى أن هناك علاقة وطيدة بين بناء الجسم والشخصية وأن التكامل بينهما يقود إلى السلوك السوي، بينما حدوث خلل في أحدهما يؤدي إلى ما يسمى بالسلوك الانحراف (hllin 1989[34])

3-النظريات النفسية :

هي نظريات متعددة ومختلفة باختلاف وجهات نظر نذكر من بينها نظرية الترابط التمايزي عام 1947 وهي من نظريات التعلم،التي وأرسي دعائمها (سيزرلاند sutherland) أدخل عليها

(كريسي cressy) العديد من التعديلات حتى عام 1984؛ والتي تفسر الجريمة في ضوء الظروف الاجتماعية التي تؤدي إليها وكذا دور الفرد نفسه في ارتكاب السلوك الإجرامي معتمدة على المحاكاة التالية:

1-السلوك الانحرافي سلوك متعلم/وهذا من خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها المنحرف.

2-التعليم يتم في ضوء الارتباط بالناس والآخرين،طبعاً هذا راجع لاجتماعية المراهق في وسطه.

3-الجزء الأساسي من التعلم يحدث عن طريق جماعات شخصية مغلقة كالأسرة ،وكذا الرفاق.

ولذلك فإن نظرية الترابط تعد محاولة لشرح وتفسير السلوك الانحرافي في ضوء قوانين التعلم والتعلم الاجتماعي وفقاً مع الآخرين وهو العامل الأول والمهم في تفسير السلوك الانحرافي sutherland[34]تعتبر هذه النظرية من أقرب النظريات التي يمكن إسقاطها على واقعنا الاجتماعي

4-النظريات النفسية الاجتماعية:

وهي من النظريات التي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي والاتجاه الاجتماعي وذلك لتحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك المنحرف ولعلى من النظريات التي تصنف ضمن النظريات النفسية الاجتماعية ،نظرية الاختلاط التفاضلي التي لاقت اهتماماً كبيراً منذ ظهورها وحتى الوقت الراهن فالجريمة في رأى (سذرلاند) ليست مجرد فعل عشوائي ولكنه فعل منظم إلى حد كبير؛ يعد نتاجاً لعملية منظمة تخضع لمجموعة من القواعد والمعايير ولذلك يرفض مفهوم التفكك الاجتماعي عند تفسير الجريمة ،ويأخذ بمفهوم الجماعة المتباينة التنظيم ،مبيناً ذلك في كتابه مبادئ علم الإجرام،وتؤكد هذه النظرية على أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه واكتسابه في بيئة اجتماعية (وليامز ومكشني1996)،وتعتمد هذه النظرية على الافتراضات التالية:

1-السلوك الإجرامي ليس سلوكاً موروثاً بل سلوك متعلم.

2-السلوك الإجرامي يتم تعلمه بواسطة عملية التفاعل الاجتماعي مع الأشخاص الآخرين، من خلال عمليات الاتصال التي يقوم بها الفرد وخاصة مع الجماعات المؤثرة في الشخصية المجرمة

3-الجزء الرئيسي من السلوك الإجرامي يتم تعلمه في جماعة أولية شخصية كالأسرة،وجماعة الأصدقاء.وهي من أشد المعطيات و المؤشرات على مستوى واقع جريمة المراهقين في الجزائر

4-تعلم السلوك الإجرامي يتضمن طرق وأساليب ارتكاب الجريمة واتجاه محدد للدوافع والحوافز ،والتبريرات والاتجاهات. ،وخاصة في ظل توفر سبل تطوير الفعل الإجرامي.

وبالتالي فإن عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال مخالطة الأنماط الإجرامية ،وغير الإجرامية تتضمن جميع الميكانيزمات في أي عملية تعلم أخرى،وهذا يعني أن المنحرف يتعلم السلوك الإجرامي من خلال الاختلاط.

5-**نظرية الوصم الإجرامي:**

يمثل هذا الاتجاه أدوين ليمرت، ويفترض أن الانحراف ناتج عن عدة مواقف وأنه عملية اجتماعية بين طرفين هما الانحراف وردود فعل المجتمع ،بمعنى أن المجتمع إذا اعتبر شخصاً منحرفاً ،فهو منحرف ويوصم بذلك .[34] ويمكن أن ندرج فحوى هذه النظرية في العزلة التي تضرب على المجرم والنظر على أنه منبوذ اجتماعياً مما يمنعه من الاندماج والانتماء للمجتمع.

المبحث السادس:الحلول الضبطية المقترحة للحد من جرائم المراهقين

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم((نعمتان مغبون فيهما كثيراً من الناس الصحة والفراغ))

فشغل المراهقين بالعمل وملء فراغهم وخاصة المتسربين منهم ،قبل التأثير عليهم من طرف قرناء السوء وجرهم لعالم الانحراف والجريمة . لذا فمن واجب الجهات المعنية أن تمتص ذلك الوقت من الشباب عبر النشاطات المختلفة وبأساليب متنوعة منها ما يكون على مدار السنة وأخرى في أيام الإجازات. والعطل.

1-إنشاء أندية علمية وإيجاد أندية مصغرة بالأحياء تكون أنشطتها مكتملة الجوانب(علمية-ثقافية-رياضية-اجتماعية....الخ وتكون تحت الوصاية الرسمية)

2-تشجيع العمل التطوعي بما يتناسب مع إشباع حاجات المراهقين النفسية والاجتماعية مع عمل الدعاية اللازمة لها في وسائل الإعلام والمدارس.

3-العمل على تشغيل الشباب المراهقين في وظائف مؤقتة تشبع حاجاتهم المالية.

4-طرح برامج تدريبية مهنية موسمية من قبل المؤسسات العامة للتعليم الفني ،والتدريبي المهني بشرط أن تتناسب مع رغبات طموح الشباب في تلك المرحلة.

5-تشجيع مسابقات متنوعة في مجالات مختلفة مثل الكتابة والقصة والقصيدة والمقال والرسم[34] وكذا الإبداع والمهارات الفردية وكلها عوامل من شأنها أن تكون المتنفس للمراهق في إثبات شخصيته ،وصقل مواهبه وتطويرها والبعد كذلك عن أقران السوء والبيئات الاجتماعية المريضة. الحلول الضبطية الدينية:

1-دروس التوعية الدينية في المساجد لها دور في التربية الروحية الضابطة للسلوك المنحرف.

2- النشاط الدعوي ومساهمته في استقطاب فئة المراهقين للمساجد.

3-تقديم النصيحة للمراهقين المنحرفين عن طريق الإعلام الديني المؤثر،إقتداءاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم((الدين النصيحة)).

4- التوسع في مدارس القرآن الكريم عبر الأحياء وحث الشباب على الالتحاق بها ويكون تحت إشراف الجمعيات الخيرية.و تفعيل مسابقات القرآن الكريم والتحفيز بالجوائز المغرية.

5-استغلال المناسبات الدينية ،مثل شهر رمضان،الأعياد،...لجذب المراهقين للمساجد وغيرها.

6-تشجيع الزواج الجماعي للمراهقين الشباب ومساعدتهم مادياً.

7-التنسيق مع الأغنياء والوكالات السياحية من أجل توفير عمرات للبقاع المقدسة ،وهي من أهم الخطوات الاجتماعية في احتواء المنحرفين من الشباب ودمجهم اجتماعياً،وهذه الخطوات الدينية السابقة و التي من شأنها أن تكون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي التي تحد من ظاهرة الجريمة في مجتمعنا الجزائري،نظراً لما لوقع الدين على النفس البشرية كما حددها الضبط الإسلامي ،بل وحتى التنظير الغربي متمثلاً في مبادئ ross للضبط الاجتماعي.

الحلول التربوية في الأسرة والمدرسة:

التفاعل والتواصل الإيجابي بين الطفل ووالديه صمام أمان لتجاوز صعوباته ومشكلاته وكما يقول << الدكتور عبد الكريم بكار كلما اشتد ذلك التفاعل على المستوى العاطفي والشعوري تأثر الصغار بمن يتلقون منه التربية ، حين يتكلم الطفل بأريحية ويسأل أباه وأمه عن الأمور التي لا يعرفها وحين يجد أن من السهل عليه أن يتكلم بصدق وصراحة عن طموحاته وتطلعاته وآرائه ومشكلاته وأخطائه ، حينئذ يحدث التغير في شخصيته >>[34]وتفسيراً لما تطرق له الدكتور نستنتج أن الطفل أو المراهق مهما كانت الصعوبات التي يتلقاها وجب مراعاته ومحاورته والتواصل معه وغايتنا في ذلك بناء شخصيته ومساعدته ليتغلب عما يعانيه من مشاكل نفسية ودراسية وعاطفية وحتى نفهمه أكثر يجب أن نلج إلى داخله كوالدين لنعرف بدقة كل ما يدور ويجول في جوفه فمثلا إذا كان يعاني من نقص أو من صعوبة معنية في المدرسة أتاح لنا بذلك لأنه تعود من أفراد أسرته الحوار، والتواصل بدل الإقصاء والتهميش وبالتالي يمكن للأسرة أن تجد الحل قبل فوات الأوان لأن ((من العوامل المهمة التي تؤدي إلى التوافق والتكيف الأسري إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة سواء كان طفلاً أو رجلاً ، وسواء كان ذكرا أو أنثى .[34]))، وفي المدرسة كذلك يمكن أن تكون هناك حلول لاحتواء هموم المراهق وعدم الإساءة إليه، من طرف الإدارة المدرسية وبقية الطاقم التربوي،متفهمين بذلك المرحلة العمرية التي يمر بها على العموم.

- ومن أهم أبواب التنشئة المدرسية السليمة ،العمل على فتح قنوات الحوار بين التلاميذ وخاصة المراهقين منهم للتعبير عن انشغالاتهم الدراسية بصورة نظامية في علاقة دائمة مع مندوب القسم لإيجاد حلول للمشاكل البيداغوجية الخاصة بهم .

- كذلك ضرورة توعية التلميذ أو الطالب واطلاعه على قواعد القانون الداخلي للمؤسسة والالتزام به للحفاظ على النظام العام للمؤسسة ،وحتى لا يتجاوز حدوده.

- تحسين العلاقة بين التلاميذ والمعلم ، بحيث يكون المعلم هو أول من يلجأ إليه التلميذ لإرشاده وتوجيهه ، وتفهم مشكلاته .

- ضرورة وضع أهداف لمشروع التلميذ المستقبلي ، وبذل الجهد لتحقيقه لأنه في النهاية غاية النظام التربوي الوطني .

. ضرورة تقبل واقع التلميذ والتكيف مع واقعه المعيشي والتعليمي ، وبناء مشروعه الذاتي على أساسه[34] .

الحلول القانونية للحد من جرائم المراهقين:

*انفتاح المؤسسات الأمنية على المجتمع من خلال ندوات دورية لتوعية الشباب من الانحراف .

*التنسيق الأمني مع المساجد في نشر الوعي الديني والقانوني للحد من الظاهرة.

*التنسيق القضائي مع المساجد في التجريم المشدد والمغلظ للظاهرة.

*ضبط وسائل الإعلام قانونياً حتى لا تعمل على نشر الشائعات المغلوطة التي تغذي الجريمة.

*فتح خطوط اتصال أمنية أكثر للمواطنين للتبليغ السريع عن المخالفات والتجاوزات الخطيرة.

*السرعة في غلق الأماكن المشبوهة التي عادة ما تقع فيها جرائم الشباب المراهقين .

*الاستعانة باللجان الشعبية في الكشف عن مروجي المخدرات ومتعاطيها في كل حي.

*العمل على غلق المواقع الإباحية و مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي للعناصر المشبوهة للقضاء على العناصر الإجرامية في مهدها،وكذا الهواتف النقالة الخاصة بهم نظراً لما تقدمه للجريمة من سرعة في التنفيذ،ورصد للضحية.

*العمل بطريقة التحفيز المادي عبر الإعلام بأشكاله، للذي يبلغ عن الشبكات الإجرامية.

يرى كولي أن الضبط الاجتماعي ينشئ أحياناً القانون والعمل على أساس التصورات الجماعية التي تكون مسؤولة عن الضبط الذي هو عملية مسببة لإيداع المجتمع نفسه، ولنفسه وأن مهمة الضبط الاجتماعي ليست قاصرة على حل الصراع بين الأفراد والجماعات وإنما تشمل استمرار واستقرارالمجتمع والمحافظة على قيمه التي تعمل على تثبيت ومساندة النظم القائمة في المجتمع[34]

المبحث السادس:قراءات إحصائية إعلامية حول الظاهرة

كشفت مسؤولة مكتب حماية الطفولة وجنوح الأحداث لدى المديرية العامة للأمن الوطني خيرة مسعودان خلال استضافتها في إحدى المنتديات التي نظمت بالجزائر أن قضايا جرائم الأخلاق لدى الأحداث ارتبطت حسب حصيلة الشرطة في 2013 ب147 قاصر موزعة كالتالي:

81 اعتداء-125متاجرة واستهلاك وترويج للمخدرات،وفي نفس السياق حسب حصيلة لوحدات الشرطة القضائية لجهاز الدرك الوطني الجزائري،فقد تم خلال ستة أشهر من السنة الماضية إحصاء 66933 قضية،منها2177جناية و28997 جنحة و899 مخالفة،أدت إلى إيقاف38323 شخص من بينهم 1418امرأة،و1337قاصر،وتظهر إحصائيات الدرك الوطني في الأعوام الممتدة من 2008إلى2012 بأن المعدل السنوي للأحداث القصر المتورطين في شتى أنواع الإجرام هو 3153 شخص[34]. وكحصيلة لثلاثة أشهر الأخيرة من 2013 حسب الأمن الوطني الجزائري كانت إحصائيات أسباب جرائم القتل لدى الشباب كالتالي:

المرتبة الأولى:الشجارات والاستفزازات 64 حالة.

المرتبة الثانية:السرقات 50حالة.

المرتبة الثالثة:العلاقات الغرامية والمساس بالشرف 37 حالة.

المرتبة الرابعة:تأثير الكحول31 حالة.

المرتبة الخامسة:حالات أخرى مثل الخلافات العائلية،والانتقام وقضايا الميراث وغيرها[34].

فيما تمكنت وحدات الدرك الوطني خلال السداسي الأول من 2015 من توقيف 4862 شخصاً بعد تورطهم في قضايا متعلقة بالجريمة غبر الوطن،منهم57.88 %من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم 30/18.،وحسب كذلك مصالح الشرطة القضائية التابعة للمدرسة العامة للأمن الوطني في السداسي الأول من نفس السنة،تورط 2812 طفلاً في عدة جرائم بينهم 6 أطفال في قضايا قتل،4 منهم في محاولات القتل العمدي،11آخرين في 8قضايا متعلقة بالضرب والجرح العمدي المفضي للوفاة،وتورط كذلك 22طفل في قضايا التعدي على الأصول بينهم 3 بنات،زيادة على متابعة 639طفلاً وطفلة في قضايا الاعتداءات الجسدية،و662 سرقة،وبخصوص أعمار المتورطين في الجرائم والمخالفات المذكورة نجد أن معظمهم ما بين 18/16سنة،متبوعين بفئة16/13سنة،تليها فئة13/10سنة في حدود 180 جانح.

قراءة للأرقام المقدمة من طرف الجهات الرسمية الجزائرية نلاحظ ارتفاع في نسبة الجريمة لدى المراهقين الأحداث أو الشباب من سنة لأخرى،لتصل لجريمة القتل العمدي،أو المفضي للوفاة وكلها مؤشرات إحصائية خطيرة تنبئ بعدم استقرار المجتمع ودخوله في تصنيف المجتمعات المفككة اجتماعياً التي تسودها ظاهرة الجريمة وعدم الأمن الاجتماعي مثل بعض مجتمعات أمريكا اللاتينية ،التي تدرجت في بادئ الأمر بتعاطي وترويج المخدرات لتصل إلى الانتشار الكبير لكل الظواهر الإجرامية المختلفة،مما صنفها كأهم الدول الغير مستقرة[34] على جميع الأصعدة.

قائمة المراجع:

1-إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،1975.

2-ماكيفر:المجتمع،ترجمة علي أحمد حسين،مكتبة الهيئة المصرية،القاهرة،1961.

3- أكرم عبد الرزاق المشهداني : واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي ، ط 1 ، مكتبة الملك فهد ، جامعة نايف ، الرياض ، 2005 .

4-خالد بن عبد الرحمان: نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام،ط1،بدون دار نشر،الرياض،2000.

5-خيري وناس ،بوصنبورة عبد الحميد:تربية وعلم النفس الإرسال 1+2+3،السنة الثانية،وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،الجزائر،2010.

6-علي بن سليمان بن إبراهيم الحناكي:الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2006.

7-علي سعد علي آل هطيلة: تأثير برامج القنوات الفضائية على اكتساب السلوك الجانح لدى الأحداث(عادات المشاهدة وأنماطها)،رسالة ماجستير،جامعة نايف،المملكة العربية السعودية،2005.

8-عبد الرحمان العيسوي:شخصية المجرم ودوافع الجريمة ،ط1،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،الرياض،1990.

9-عبد الله الشيخ ولد بيه:خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام،ط1،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،الرياض،1999.

10-جرائم القتل تغزو المجتمع الجزائري : نشر في أخبار اليوم في 02 / 03 / 2014.

11-عبد المحسن عمار المطيري:العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض،رسالة ماجستير،جامعة نايف،الرياض،1427هـ/2006م.

12- الفنجري أحمد محمد محمد: الضبط الاجتماعي وتحقيق توازن المجتمع الحوار المتمدن ،العدد11،2014/5/4450.

13- خالد الجريسي :انحراف الشباب وطرق العلاج على ضوء الكتاب والسنة،ط1،مكتبة الملك فهد،الرياض،1999.

14 -عبد الكريم بكار:التواصل الأسري(كيف نحمي أسرنا من التفكك)،ط3،دار وجوه للنشر والتوزيع،الرياض،2011.

15- أحمد محمد مبارك الكندري : علم النفس الأسري الطبعة الثانية ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت،1992.

16-مقال منشور لـ إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمان الزعبير جامعة المجمعة 2016.

17- سلوى علي سليم : الإسلام والضبط الاجتماعي،ط1،مكتبة وهبة،القاهرة،1985.

18- مصطفى أبو السعد:المراهقون المزعجون،الإبداع الفكري،2010

19- أحمد في الزهد،وابن أبي الدنيا،والبيهقي الشعب،وصححه الألباني في الصحيحة(1891).

20- أحمد مصطفى متولي:تربية الأولاد في الإسلام،جزء1،ط2،دار ابن الجوزي،القاهرة،2005.

21- فاضلي إدريس:المدخل إلى تاريخ النظم،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006.

22- جريدة الخبر : باحثين ورجال أمن الإجرام يهدد التماسك الاجتماعي في الجزائر الأربعاء 9 أكتوبر 2013.

23-جريدة أخبار اليوم:جرائم القتل تغزو المجتمع الجزائري،2014/3/02.

24- جريدة النصر:نشر بتاريخ السبت 2يناير 2016،23.44.

-2510 httpwww.wadilarb.com/T44127-Topicixzz43dslbPpu 01 :37 PM. 2013/ 01 / 22 -

26- l adolescence l âge de tous les possibles ,Unicef ,new York ,2011-